

المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بناء الإجماع على ضرورة الإصلاح. ويسعى هذا التقرير، وهو الثالث في هذه السلسلة، إلى التركيز على قضية مستعصية هي الحرية، والحكم الصالح والإصلاح السياسي، وهو، إذ يستمد مصادره من مزيج من بيانات المسوح الميدانية والدراسات الأخرى، فإنه يتصدى لتبيان التحديات والقيود التي تواجه التحرك على طريق التقدم الديمقراطي. بيد أن إعداد هذا التقرير كان أكثر صعوبة من سابقه من ناحيتين رئيسيتين. فهناك، من ناحية، قيود على البيانات؛ إذ أن أحد المصادر المركزية للمعلومات يتمثل في التعرف على توجهات الرأي العام حول جوانب أساسية من الإصلاح عبر مسوح صممت خصيصاً لهذا الغرض. غير أن عدداً من الدول رفض، مع الأسف، إعطاء الإذن بإجراء هذا المسح، مما أدى إلى تقديم صورة خاطفة فحسب. وعلى الرغم من أن أغلب التحليلات في التقرير لا تعتمد على بيانات المسح وحده، فإن مثل هذا النقص قد أدى لا محالة إلى إعاقة تحليل المواقف والمدرجات لدى الرأي العام في المنطقة.

وتمثلت المشكلة الثانية في تسارع حركة الأحداث في المنطقة نفسها على نحو استثنائي. وليس ذلك بجديد في حد ذاته، فقد أعد التقريران الأول والثاني في ظل اندلاع العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة ثم غزو العراق، وكان لكلا الحدثين تداعيات واسعة في مختلف أرجاء العالم العربي. ومع ذلك، فإذا أخذنا بالاعتبار القناعة الراسخة لدى مؤلفي هذه التقارير بأن الإصلاح في العالم العربي لا بد من أن ينطلق من الداخل، إذا ما أريد له الدوام والاستدامة، فإن تصاعد هذين النزاعين خلال العام المنصرم، وردود الفعل العنيفة التي أثّرت على اتساع المنطقة، قد أثارت مخاوف عميقة لدى واضعي التقرير من أن أجندة الإصلاح العريضة، والتنمية السياسية الموسعة قد طالتها الإعاقة بدلاً من الإسراع بها. وفي الوقت نفسه، ونتيجة لذبوع التقرير وانتشاره، فإن عملية إعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية هذا كانت

احتل التقريران الأول والثاني من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية، اللذان تولى نشرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موقع الصدارة في ما يدور حول مستقبل المنطقة من مناقشات ومداولات موسعة. وقد كتبت التقريرين مجموعةً مستقلةً من المفكرين وواضعي السياسات والممارسين العرب. ويحظى التشخيص الدقيق الذي طرحه التقرير الأول بقبول واسع في هذه الأونة بعد أن بين أن العالم العربي يعاني من ثلاثة نواقص أساسية، تتمثل في ميادين المعرفة، والحقوق السياسية وحقوق المرأة. وقد تضافرت أوجه القصور هذه لتقف حجر عثرة في سبيل التنمية الإنسانية في جميع أرجاء المنطقة. وجاء التقرير الثاني بعد ذلك ليعالج، بصورة واضحة ومفصلة ومُنقّعة، موطنَ القصور الأول، وليلحلّ المواضيع التي قصرت فيها أنساق إنتاج المعرفة العربية ونشرها، ويوضح السبل التي ينبغي أن تتفتح فيها البلدان العربية على العالم الخارجي، وتتواصل معه، ليصبح التعلم والبحث مفتاحين أساسيين للابتكار الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل.

وقد حقّق التقريران، من حيث ضخامة الأثر الذي خلفاه، نجاحاً باهراً أبعد بكثير مما توقعناه. فقد غدت موضوعات التقريرين محور الحديث في المقاهي كما هي في مجالس الوزراء والحكومات ومجالس الإدارة، وفي البرامج الحوارية التلفزيونية المفتوحة. وعلى نطاق أوسع من ذلك، أصبحت التقارير ظاهرة في الأوساط الإعلامية وميدان النشر، ومثارا للنقاش في الأوساط الرسمية، من قمة الثمانية الكبار في سي آيلاند - ولاية جورجيا الأمريكية، إلى منتديات المجتمع المدني في صنعاء والإسكندرية والملتقيات الكثيرة الأخرى. وفوق ذلك كلّه، فإن الخصوم القدامى في منطقة كان الخلاف العنيف أحياناً هو ما يميّز الخطاب السياسي في أغلب الحالات، وجدوا في التقريرين الكثير مما يلتقون عليه ويتفقون معه. وكان ذلك من مواطن القوة في التقريرين؛ إذ أنهما شرعا في

المتحدة، ولا يُقصد منها أصلاً أن تكون كذلك. وهي بالتالي لا تعبر عن وجهة النظر الرسمية لأي منهما. بل إن القصد من هذه التقارير هو أن تقدم المؤازرة لخطاب دينامي جديد في المجال العام، في شتى أنحاء العالم العربي وما وراءه. وفي ما يتصل بتقرير هذا العام، أجد من الضروري القول إن البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة لا يشاركان المؤلفين بعض ما أدلوا به من آراء. بيد أن القوة الحقيقية لهذا التقرير ولسابقه على السواء إنما تكمن في كونه تعبيراً أصيلاً عن المواقف والتحليلات التي يطرحها الكثير من الشخصيات والمفكرين العرب الحصريين والغيريين على الإصلاح في المنطقة العربية. وبهذا المعنى، فإن التقرير يعبر بوضوح عن إحساس حميمي بالغضب والقلق اللذين يساوران المواطنين عبر المنطقة بأكملها. وذلك هو ما ينبغي الالتفات إليه ومعالجته إذا شئنا الوصول إلى هدفنا المشترك، وهو المساعدة في بناء منطقة تتمتع بالسلام والديمقراطية، قادرة على تلبية حاجات المواطنين فيها، وتحقيق ما يعتمل في نفوسهم من تطلعات.

مصدراً للتخمينات المسيّسة إلى درجة عالية مع الأسف، والتي تعوزها الدقة في أغلب الأحيان. وأسفر هذا الوضع، بما ينطوي عليه من صعوبة بالغة في كتابة تقرير محايد يستند إلى الحقائق، عن نشوء بعض الإشكالات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وهو، بطبيعته، مؤسسة تنموية لا سياسية. وكان من نتائج ذلك أن هذه العملية، التي توضح الحاجة إلى منبر دولي محايد من النوع الذي يستطيع تقديمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أظهرت في الوقت نفسه القيود التي تواجهها هذه المقاربة، وأبرزت الحاجة إلى صيغة تسمح في المدى الأبعد، بتبني هذه التقارير على نطاق أوسع، وتمكن في الوقت المناسب من مأسستها صوتاً ممثلاً للمجتمع المدني العربي - بوصفها تقارير توضع في المنطقة، وتتبنّاها المنطقة وتعتبرها ملكاً لها.

وفي هذا السياق، وكما أوضحنا منذ إشهار هذه المبادرة ومناقشات أخرى من هذا القبيل، فإن تقارير التنمية الإنسانية ليست وثائق رسمية صادرة عن البرنامج الإنمائي ولا عن الأمم

Mark Mallouk

مارك مالوك براون
المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي